

الفصل الثاني:

مفهوم السياسات المالية وادواتها:

المحور الاول:

مفهوم السياسة المالية:

١. تعريف السياسة المالية
٢. مفهوم السياسة المالية

المحور الثاني:

أدوات السياسة المالية:

١. الضرائب والرسوم:
٢. الإنفاق العام:
٣. القروض العامة:
٤. عجز الموازنة:
٥. الدين الحكومي

الفصل الثاني:

مفهوم السياسات المالية وادواتها

المقدمة:

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار وبالطبع فهذا الهدف ليس في إمكان الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى، كالسياسة المالية والنقدية، إذ تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، ومنذ عام ١٩٢٩ أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة

منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد، غير أن اختيار أساليب السياسات الممكن إتباعها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في محاولة تحقيق الاستقرار المنشود هو أمر مرهون بظروف كثيرة تتحكم في فعالية كل سياسة منها، وبذلك سنحصر حديثنا في دراسة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

المحور الاول: مفهوم السياسة المالية:

١. تعريف السياسة المالية :

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث أثراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يفيض الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل

المثال وليس على سبيل الحصر الآتي:

- (١) أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.
- (٢) يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبوير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.
- (٣) مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة.
- (٤) أنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام أي توازن الموازنة الحكومية التعادل بين الإيرادات العامة مع النفقات العامة، مستخدمة بذلك الأدوات المالية المتمثلة بالضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- (٥) أنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.
- (٦) تعرف السياسة المالية أيضاً بأنها تحريك أدوات الموازنة من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة. نلاحظ أنه تم التركيز في

التعريف السابق للسياسة المالية على أهمية الوصول إلى الاستثمار الأمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد.

(٧) أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العملة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العملة ويرها من المتغيرات الاقتصادية،

(٨) أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تمارسه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة في المرتكزات الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، أي أن السياسة المالية غير متدخلة في النشاط الاقتصادي أن كان هذا النشاط يعمل بشكل جيد ويتسم بالازدهار أم أن كان هذا النشاط يعاني من أزمات، فهي محايدة، ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متداخلة، والمكانة التي تحتلها السياسة المالية في الفكر الحديث (الكنزي وما بعده) لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً اتساقاً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

٢. مفهوم السياسة المالية من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية:

حيث نجد أن الفكر الكلاسيكي يرتبط بأفكار بعض الإقتصاديين أمثال آدم سميث وجون إستيوارت ميل وريكاردو، ويرى أولئك الإقتصاديين أن اليد الخفية Invisible Hand والية السوق قادرة بمفردها على توجيه الموارد الإقتصادية نحو إستخداماتها المثلى وتحقيق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتحقيق الدخل التوازني على مستوى الإقتصاد القومي دون حاجة إلي تدخل الحكومة.

ويعتمد الفكر الكلاسيكي على فرضيات الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة وسيادة ظروف المنافسة الكاملة واخيرا عمل جهاز الثمن تلقائياً، كما إعتد الفكر الكلاسيكي في ذلك على ما يسمى بقانون (ساي) للأسواق الذي يقوم على أن العرض يخلق الطلب الموازي له، ومعنى ذلك هو أن الزيادة في الإنتاج لن تؤدي فقط إلى زيادة العرض بل ستؤدي إلى زيادة الطلب في نفس الوقت وبنفس النسبة حيث لا يوجد عجز عام في الدخل ولا فائض عام في العرض وتفسير ذلك أن النقود وفقاً للمفهوم الكلاسيكي تطلب فقط لأغراض المعاملات وأن الناتج الكلي سوف يباع دائماً في السوق ولن توجد بطالة إجبارية ويتجه الإقتصاد القومي دائماً نحو التوظيف الكامل وبالتالي إعتقد الكلاسيك بأنه لا توازن إلا بتوازن العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل.

ويخلص الكلاسيك من ذلك إلى ضرورة إستبعاد الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي إلا في أضيق الحدود مثل القيام بالإنفاق علي بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والعدالة وبعض مشروعات البنية الأساسية التي لا يقدم عليها الأفراد لعدم

ربحيته هذا بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الحياد المالي لنشاط الدولة وذلك فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي والضرائب بحيث يتم دائماً تحقيق التوازن الحسابي بجانب الموازنة العامة للدولة (تساوي النفقات والإيرادات).

وعلى أساس ذلك يعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بأنها:

"عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي، أو الإيراد العام وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة بتغيير أحد جانبي الموازنة لغرض خلق التوازن بينهما".

يلاحظ من خلال التعريف السابق تركيز الكلاسيكيين على تحقيق التوازن المالي من خلال السياسة المالية، حيث نادوا بتخفيض الإنفاق العام بشكل مستمر، كي لا تقع الدولة في حالة العجز، كما رأوا أن لجوء الحكومة للاقتراض العام من الجمهور يجب أن يكون نادراً ومحصوراً بعدد من الحالات الاستثنائية كتمويل الإنفاق العسكري، وتنفيذ المشروعات التي لا يقدم عليها الأفراد مثل مشاريع الخدمات، وتمويل النفقات الاستثنائية غير المتوقعة مثل المواسم الرديئة والكوارث.

٣. مفهوم السياسة المالية من وجهة نظر المدرسة الكنزوية:

أما النظرية الكينزية في الإقتصاد فقد ظهرت في فترة حرجية في تاريخ العالم وهي الفترة التي امتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث خيمت أصعب فترات الأزمة

الإقتصادية الكبرى التي وقد جاءت النظرية الكنزية لتتناهض - وإلى حد بعيد - النظرية الكلاسيكية في الإقتصاد.

وقد دارت النظرية الكنزية حول البطالة والتشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي فتجاوزت غيرها من النظريات ويرجع إليه الفضل في تحقيق التشغيل الكامل للقوى الكاملة في المجتمع وكان قد ذكر في نظريته هذه ضمن كتابه أن التشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الإقتصاد وأنه يتعين على الحكومة تشجيع الإنفاق من خلال تمويل العجز لضمان التشغيل للجميع وقد كان لهذه النظرية كبير الأثر حيث حثت الحكومات إلى الإلتزام بمسئولية ضمان التشغيل للجميع.

أما فيما يتعلق بمفهوم السياسة المالية عند الكينزيين فقد أوضح كينز أن فكرة التوظيف الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومي من الممكن أن يتحقق عند مستوي أقل من مستوي التوظيف الكامل وفي تلك الحالة توجد بطالة أو قد يتحقق التوازن عند مستوي أعلى من مستوي التوظيف الكامل وفي هذه الحالة يوجد تضخم أو قد يتحقق التوازن عند نفس المستوي أو عند نفس مستوي التوظيف الكامل كما إعتقد الكلاسيكي.

وقد إفترض كينز أن التوازن لايمكن أن يحدث تلقائياً كما إعتقد الكلاسيكي وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة بإستخدام السياسات المالية للوصول للتوازن المرغوب. ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث على المستوي التوازني للدخل القومي كما إعتقد أن العجز في الطلب الكلي كان مسئولا لدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات من القرن

الماضي، وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم الإقتراب من مستوي التوظيف الكامل.

وقد اهتم كينز بالطلب الكلي والمحددات التي تؤثر فيه وهي الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الحكومي وصافي التجارة الخارجية ورأى أن السياسة المالية بشقيها وهي الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومي ففي حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) أما في حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية إنكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).

وقد عرفوا الكينزيين السياسة المالية بأنها:

"الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي".

يلاحظ أن السياسة المالية الكينزية هي سياسة توسعية لا تقف عند حدود التوازن المالي، فالسياسة المالية من وجهة النظر هذه هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي عام، وليست غاية بحد ذاتها، حيث رأى الكينزيون أنه يمكن استخدام الإنفاق العام والقروض العامة والضرائب وغيرها من الأدوات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة كزيادة الطلب الكلي، وتحفيز المنتجين، وزيادة التشغيل للخروج بالاقتصاد من حالات يعاني منها إلى حالات أفضل، كما يرى الكينزيون أنه يمكن الاعتماد على الإصدار النقدي في حالات نقص

القروض العامة أو عدم الإقبال عليها من قبل المواطنين، حتى لو أدى ذلك الإصدار إلى التضخم ولاسيما في الدول ذات النظام الإنتاجي المرن.

المحور الثاني: أدوات السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:

- (١) تحقيق التوظيف الكامل.
- (٢) تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.
- (٣) تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- (٤) تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي .

بناء على ذلك تم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق العام، والتأثير على حجم الطلب الكلي، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين

لزيادة حجم التوظيف من العمالة ورأس المال والمواد الأولية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة حجم الدخل الوطني.

لقد أضحت الإيرادات العامة والنفقات العامة متغيرات مالية في يد الدولة تستخدمها وتوجهها لتحقيق أهدافها المختلفة إلى جانب الهدف المالي لا يتجزأ من النظام التقليدي، وأصبح ينظر إلى النظام المالي على أنه كل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وإن الظاهرة المالية هي جزء من الظاهرة الاقتصادية وتخضع إلى قواعد التحليل الاقتصادي، وهذا ما يضمن تخصيصاً أفضل للموارد القومية عن طريق :

- (١) توزيع هذه الموارد بين إشباع الحاجات العامة وإشباع الحاجات الخاصة.
- (٢) ضمان توزيع الدخل القومي بشكل أفضل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية.
- (٣) ضمان الاستخدام الأمثل للموارد القومية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال ضمان توازن التشغيل الكامل للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

واستناداً إلى ذلك يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة.

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:

- (١) الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة، وبعضها غير مخصص.

(٢) الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

(٣) إدارة العجز (أو الفائض) في الموازنة، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

وبناء على ذلك يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها وذلك على النحو الآتي:

١. الضرائب والرسوم:

الضرائب واحدة من أدوات السياسة المالية الهامة التي تستطيع الدولة من خلالها أن توفر الإيرادات عن استخدامها لتوجيه الاقتصاد بالشكل الذي تبتغيه الدولة بهدف المالية اللازمة لتمويل نفقاتها العامة فضلا تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المختلفة. والسياسة الضريبية ما هي إلا جزء من السياسات المالية المختلفة، وإن النظام الضريبي ليس فقط أداة من أدوات السياسة الضريبية، بل هو ترجمة عملية لتلك السياسة، إن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية، ما هي إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع وتساهم في تحقيقها في الوقت نفسه.

وتعد الإيرادات الضريبية بشكلها المباشر وغير المباشر عنصرا هاما في إيرادات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، كما تسهم الإيرادات الضريبية في مختلف دول العالم في تمويل خطط التنمية المطروحة من قبل الحكومات عن طريق الخدمات المختلفة التي تقدمها الدول لشتى القطاعات الاقتصادية جدا بين معدلات الضريبة للمساعدة في نموها، وموضوع الإيرادات الضريبية هام ويرتبط بضرورة الموازنة المفروضة على

القطاعات الاقتصادية وعدم تأثير هذه المعدلات على النشاط الإقتصادي في الدولة بصورة سلبية.

من خلال استخدام السياسة الضريبية تتمكن الدولة من تحقيق اهداف هامة وهي:

(١) **الأهداف المالية:** تعد الإيرادات المالية عصب الحياة، و الغرض الاساس من الضريبة في معظم الدول هو الحصول على مورد مالي لتمويل النفقات العامة، (و تساهم الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة مساهمة فعالة لا يستهان بها ، مما يجعل الدول تعنى بتلك الإيرادات الضريبية، ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، وبذلك تعد الحصيلة الضريبية مورد مالي لاغنى عنه لمواجهة الازمات التي قد تتعرض لها الدولة.

(٢) **الأهداف الاقتصادية :** ان الحكومات والسلطات في الدول النامية توجه السياسة الضريبية لخدمة اهدافها الاقتصادية ، واهمها رفع الموارد الاقتصادية والإيرادات المالية لملائمة ومواكبة متطلبات التنمية ، وتتمثل الاهداف الاقتصادية منها :

أ. تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية : و تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة، عن طريق فرض الضرائب على السلع المستوردة . وهذا بدوره يعمل على رفع اسعار السلع المستوردة ويؤدي الى خلق ظروف منافسة افضل للسلع المصنعة محليا.

ب. معالجة الركود الاقتصادي: الدوران الاقتصادية من (رخاء وركود) ، سمة من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، ومثل هذه الدوران لها تأثير سيء على الاقتصاد الوطني ولذلك يمكن اللجوء الى الضريبة او على الاقل بعض انواع الضرائب لمعالجة مدد (الركود والانكماش) إذ يقل الشراء والاستهلاك وتتكدس المنتجات، وتقوم الحكومات بزيادة القوة الشرائية لدى افراد الشعب من ذوي الدخول المتدنية، وذلك بتخفيض معدل ضريبة الدخل في اجزائها الاولى ورفع الاعفاء الضريبي وزيادة الاعفاءات العائلية.

ج. تستخدم السياسة الضريبية اداة لتوجيه الاستثمار: حينما ترغب الدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي مثلا، او الصناعي او قطاع البناء فانها تقوم بتخفيض سعر الضريبة على الارباح الناتجة من الاستثمار في تلك القطاعات او اعفائها من الضريبة كليا.

د. استخدام السياسة الضريبية لمنع التمرکز في المشاريع الاقتصادية: الاتجاه الى التمرکز الاقتصادي من سمات هذا العصر ولاسيما في النظم الرأسمالية، وما ظهور الشركات متعددة الجنسية، الا مظهر من مظاهر التمرکز الاقتصادي، ويمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة مثل هذا التمرکز، وذلك يتم عن طريق فرض (ضرائب خاصة) على اندماج الشركات التي تتجه نحو (التمرکز) ، وذلك عن طريق فرض (ضرائب خاصة) تفرض على كل مرحلة من مراحل الانتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل ، مما يزيد من تكلفة السلعة المنتجة، ويحد بذلك من ظاهرة التمرکز والتكتل في النشاط الاقتصادي.

٣) الأهداف الاجتماعية: يعتقد بعضهم ان الهدف الوحيد من وراء فرض الضريبة ، هو الهدف المالي من خلال سعي الدولة الى جباية الاموال من المواطنين لغايات تمويل نفقاتها . الا ان للضريبة اهداف أخرى يمكن ان تكون ذات اهمية بالغة ، وينعكس اثرها بشكل مباشر وايجابي على المواطنين اذا تم استغلال فرض الضريبة بشكل فعال ، والاهداف التي نحن بصددھا هي الاهداف الاجتماعية إذ ان هناك عدد من الاهداف الاجتماعية التي يمكن تحقيقھا من خلال فرض الضريبة ويمكن تلخيص تلك الاهداف وهي:

أ. اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع : اي عدم تركز الثروات في ايدي عدد قليل من افراد المجتمع .

ب. تحقيقا لقاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة : وذلك من خلال مساهمة كل فرد في الاعباء والتكاليف العامة بحسب قدرته المالية، ومن خلال فرض الضريبة على الطبقات (الغنية) وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقات (الفقيرة) وهذا يسمى بإعادة توزيع الدخل القومي.

ج. الحد من بعض العادات السيئة او غير المرغوب بها في المجتمع : فهناك بعض العادات او التصرفات التي قد تكون غير محببة او مرغوب بها ، وتعمل الدولة على محاربتها و الحد منها ، مثل التدخين والمسكرات وبعض السلع الترفيهية .وقد تلجأ الدولة في هذه الحالة الى فرض ضرائب عالية على مثل هذا النوع من السلع للحد من استهلاكها من قبل المواطنين، ونلاحظ ان ظاهرة فرض ضرائب

عالية على السجائر والمشروبات قد بدأت تعم معظم دول العالم نظرا لما لهذه السلع من تأثيرات سلبية على المجتمع.

٤) الأهداف السياسية : تعد السياسة الضريبية من اهم الادوات المالية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة التي ينتج عنها اثار سياسية ، و قد كان للضريبة اثر هام في التاريخ السياسي للمجتمعات والشعوب، اذ كانت احيانا سببا في نشوب الثورات او قيام الانتفاضات او تغيير أنظمة الحكم القائمة.

٥) الأهداف الثقافية : تستعمل السياسة الضريبية كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات سواء بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض او بتقديم مزايا ضريبية من خلال اعفاء الدخول الناجمة عن اتعاب الاعمال الفنية كعوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من ضريبة الدخل، وما الى ذلك.

٢. الإنفاق العام: هي الأداة الثانية من أدوات المالية العامة التي تعتمد الدولة في تنفيذ سياستها المالية المختلفة ما من شك في أن تطوير دور النفقات العامة قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها. فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني.

ففي الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وإنجاز المشاريع الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بأن واحد. كما أن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقاً لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.

وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وقد تستخدم الإعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

ولقد تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الإقتصادي ولا تتأثر به ، إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تتدخل لإحداث آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية تتحقق بها أهداف المجتمع.

ولكى تقوم النفقات العامة بهذا الدور الإيجابي الفعال فلا بد من أن ترسم السياسة الإنفاقية العامة وفقاً لما يترتب عليها من آثار وهكذا تصبح السياسة الإنفاقية المثلى هي تلك التي تساعد على تحقيق أهداف المجتمع عن طريق إختيار عناصر السياسة الإنفاقية التي تتفق آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مع تلك الآثار المرغوبة لتحقيق أهداف المجتمع.

وهذا النوع ما يمكن أن نسميه بمبدأ النفقات الوظيفية حيث تنحصر النفقة العامة على مجرد إشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى التأثير على النشاط الإقتصادي للمجتمع بقصد تحقيق نموه المتوازن أو تؤثر هذه النفقات العامة على إختلاف أنواعها حسب أسلوب توزيعها وطبيعة مصادر تمويلها والظروف الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بها على الكميات الإقتصادية الكلية وهي الإستهلاك والإدخار والإستثمار وعلى التوظيف كما تؤثر على المستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي.

فالدولة تجبي أموالاً ضخمة من دخول مشروعاتها أو من المواطنين في صورة ضرائب أو قروض أو رسوم أو غير ذلك من وسائل التمويل العام، وهذه الأموال لا تبقى كثيراً في الخزنة العامة، إنما تتفق حال إستلامها كإيجور للعاملين في الدولة وكأثمان لمشترياتها من أدوات ومهمات إلى غير ذلك من وسائل الإنفاق العام.

أما بالنسبة للنفقات العامة فإن تقسيمها النظري ينطوي على تقسيم النفقات من حيث دوريتها وتقسيم النفقات من حيث مقابلها أو آثارها. حيث يمكن تقسيم النفقات العامة من

حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بهدف تحقيق هدف محدد.

(١) **فالنفقات الحقيقية:** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية (رأسمالية):

i. **فالنفقات الجارية:** تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها. ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت، وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية، ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام، وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

ii. **النفقات الاستثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتتمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشاريع الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة. هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء

كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو نفقات استثمارية إذ تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعاً لذلك لنمو حجم الدخل القومي.

التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية



٢) النفقات التحويلية: فتشمل المصروفات

التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم هذه النفقات تبعاً لأغراضها لثلاثة أنواع:

- i. النفقات التحويلية الاقتصادية: وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، إما لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.
- ii. النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتزايد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاضر

نظراً لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

iii. النفقات التحويلية المالية: وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساساً فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.

ونلاحظ أن النفقات التحويلية على عكس النفقات الحقيقية لا تؤدي لزيادة الدخل القومي بشكل مباشر بل تؤثر على قواعد توزيع هذا الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي ولو بصورة غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الدعم التمويني لبعض السلع الأساسية الذي تقوم به بعض الدول كسورية مثلاً والذي يشكل مساعدة تقدم لذوي الدخل المحدود لمواجهة أعباء المعيشة، يعتبر من النفقات التحويلية ويساهم بزيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة. وبهذا يمكن القول: إن هذه النفقات بما تحققة من أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية يمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، تستطيع الدولة أن تتحكم بها لتحقيق مصالحها وأهدافها، فعندما تغلب على سبيل المثال النفقات التحويلية على النفقات الحقيقية، إنما يعني ذلك سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات، وبالمثل فإن غلبة النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية وتزايد الأولى بمعدل أسرع من الثانية إنما يعني اهتمام الحكومة بتدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن تركيز الحكومة على تقديم الإعانات للمشروعات الاقتصادية بهدف تمكينها من تثبيت أسعار السلع التموينية الأساسية، إنما يوضح رغبتها في تخفيف المعاناة عن الطبقات الكادحة.

٣. القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد. وينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

هي الألية الأخرى من أليات السياسة المالية لتمويل النفقات العامة للدولة وهي تتطلب لجوء الدولة إلى الاقتراض من الأفراد والهيئات الخاصة والهيئات العامة الوطنية والأجنبية ومن المؤسسات الدولية، وتلجأ الدولة إلى الاقتراض في حالة عدم كفاية مواردها المالية الجارية لتغطية نفقاتها العامة الجارية.

والقروض العامة تعد أحد المصادر المهمة لتغطية جزء من النفقات العامة للدولة والتي كان ينظر إليها من قبل الكينزي زين على أنها أحد المصادر الإستثنائية التي لا يصح اللجوء إليها إلا في الأحوال الغير عادية وفي أضيق الحدود.

وموضوع القروض العامة قد أثار الخلاف حول طبيعة العبء الذي تخلقه وحول دورها في توزيع العبء المالي وأيضاً مدى ملائمة الإلتجاء إليها وأخيراً حول أثرها في تكوين رؤوس الأموال.

٤. **عجز الموازنة:** وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. وإن الدول المتقدمة لا تعتمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، أما الدول النامية فإنه تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظراً لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلاد المتقدم اقتصادياً الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

٥. **الدين الحكومي:** يمثل الدين الحكومي مصدراً من مصادر الإيرادات الحكومية، إذ تلجأ الحكومة إليه لتمويل نفقاتها واستثماراتها المختلفة وذلك عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية، لاسيما الضرائب والرسوم عن تغطيتها، لذلك تلجأ الحكومة لتغطية هذا العجز إما عن طريق الاقتراض من القطاعات الاقتصادية المحلية، وهذا مما قد يؤدي

الى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية (الدين الحكومي المحلي). او أن تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الخارج سواء من الدول او من مؤسسات التمويل الدولية (مثل البنك الدولي) او من المصارف الدولية، وهذا ما يشكل المديونية الخارجية بالعملة الأجنبية (الدين الحكومي الخارجي) وبهذا يتكون اجمالي الدين الحكومي.

وقد تعددت تعاريف الدين الحكومي تبعاً لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها اليه. من هنا يمكن تعريف الدين الحكومي على انه الاموال المقترضة من مصادر داخلية او خارجية تستخدمها الحكومة لغرض تمويل النفقات الحكومية، عن طريق اصدار سندات حكومية او اوراق مالية حكومية اخرى، نظير تعهد الحكومة برد هذه الاموال مع دفع الفوائد المستحقة عليها في تاريخ محدد في المستقبل.

وكذلك يعرف الدين الحكومي على انه رصيد من الالتزامات الحكومية التي لها ابعاد زمنية مختلفة تلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد. ويمكن أن تتضمن هذه الالتزامات وغيرها اوراق مالية حكومية، والتي تستخدمها الحكومة في سداد التزاماتها المالية اتجاه الغير عندما تعجز مواردها العادية عن تغطيتها.

وبناءً على هذه الالتزامات المالية يتعين على الحكومة الوفاء بها الى الجهات المقرضة سواء كانت داخلية ام خارجية من خلال ادائها لوظائفها المختلفة، وهذه القروض وأن اتفقت مع هذه الالتزامات في انه دين يقع عبؤه على الحكومة مكونة في مجموعها ما يعرف (بالدين الحكومي)، الا انها تختلف عنها اختلافاً كبيراً من الناحية المحاسبية، فبينما تظهر الالتزامات المالية في الموازنة الحكومية للحكومة في جانب النفقات، تسجل القروض الحكومية في جانبي الإيرادات والنفقات معاً فهي تظهر في

جانب الإيرادات وقت تحصيل المبالغ، وفي جانب النفقات عند دفع فوائدها وسداد أقساطها، وهكذا يمكننا القول بأن القروض الحكومية هي جزء من الدين الحكومي

ولكن يجب التنويه إلى أن بعض الاقتصاديين قاموا بإدراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الإنفاق العام ونظرية الإيراد العام وموازنة الدولة، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة. فلو أخذت الإيرادات العامة، يمكن القول إن الدولة تحصل مقابل ما تقدمه للأفراد من خدمات على ثلاثة أنواع من الإيرادات وهي:

- أ. أثمان عامة عن بيع بعض السلع والخدمات التي يغلب عليها النفع الخاص ويطلق على هذه الأثمان أيضاً الفوائض الاقتصادية.
- ب. رسوم عامة عما تقدمه للأفراد من خدمات يغلب عليها النفع العام، ولكنها تحقق لهم نفعاً خاصاً.
- ج. ضرائب على دخول الأفراد وثرواتهم تحصلها الدولة كمقابل للخدمات الأساسية غير القابلة للتجزئة التي تؤديها لجميع الأفراد بغير تمييز.

ولكن قد تلجأ الحكومات استثناءً لموارد أخرى تكميلية على جانب كبير من الأهمية لمواجهة العجز في الموارد السالفة الذكر ألا وهي: القروض العامة، والإصدار النقدي، وضريبة رأس المال .

□ اسئلة الفصل

١. وضح مفهوم السياسة المالية؟
٢. بين اهم الاهداف التي ترغب السياسة المالية في تحقيقها؟
٣. وضح كيف ينظر الفكر الكلاسيكي للسياسة المالية؟
٤. بين ما هو رأي المدرسة الكنزية في السياسة المالية؟
٥. ما هي السياسة الضريبية وما هي اهدافها؟
٦. وضح النفقات الحقيقية؟
٧. ما هي سياسة العجز المالي الحكومي؟
٨. وضح مفهوم الدين العام؟

الفصل الثالث:

التطور الفكري للسياسات المالية

المحور الاول:

السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي، (التجارين والطبيين).

المحور الثاني:

السياسة المالية عند الكلاسيك.

المحور الثالث:

السياسة المالية عند كينز.

الفصل الثالث:

التطور الفكري للسياسات المالية

المقدمة:

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف، ومن أبرزها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في الآتي:

١. تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل.

٢. الاستقرار في مستوى الأسعار.

٣. تحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

٤. تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي.

لا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبتته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وهدفه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة (المالية العامة الحياضية)

إلى الدولة المتدخلة (المالية العامة المتدخلة)، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي برمته، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدودًا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا.

لقد شهدت السياسة المالية تطورات كبيرة نتيجة ال تغيرات التي طرأت على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول، ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل وعلى النحو الاتي:

المرحلة الأولى: السياسة المالية في العصور القديمة قبل الكلاسيك.

المرحلة الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصاديين التقليديين الكلاسيك.

المرحلة الثالثة: السياسة المالية في الفكر الحديث الكنزي والذي يركز على السياسة المالية

المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة اوالمحفزة.

ذلك على النحو الاتي:

المحور الاول: السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي، (التجارين والطبيين):

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثير على النشاط الاقتصادي، ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام التعليم، الأمن، الحروب (هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي) الإعانات التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام، في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

كما وقد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد. وهوبهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي، ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية (في عصر التجارين) اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط

الاقتصادي خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها، إذ أوضح توماس من في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي.

كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة الرافضة لأفكار فلسفة الفيزيوقراط التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي.

أكد فرانسوا باعتياره من أهم أقطاب تلك المدرسة على كيناي وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من

ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضيف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها الآتي:

١. سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.
٢. الحرية الواسعة للنشاط الاقتصادي أي تحقيق المصلحة الخاصة.
٣. سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.
٤. سيادة ظروف التوظيف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق، أي جهاز الثمن يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وذلك تمثيلاً مع فكرة قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط،

بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أوفائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظيف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة (تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح) وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة بصورة دائمة.

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق

الطلب المساوي له وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد، ولكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء، عن الطلب القائم في السوق وعندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوفر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، وبالتالي يستمر في الإنتاج، ولا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و"جون ستوريت ميل" و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس

الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة، إخلال التوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والناتج والمستوى العام للأسعار وإذا أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض الإنفاق الخاص، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وإن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب.

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها:

- (١) حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.
- (٢) وجوب ضغط الموازنة، بحيث لا تمثل النفقات العامة إلا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي .

٣) واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة وضرورة توازن الموازنة سنوياً، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.

وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والهزات بين الحين والآخر، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وخلق هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدعومجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً، وفي أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية، لقدر من البطالة في الموارد المادية والإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها، وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المحور الثاني: السياسة المالية في الفكر المالي الكينزي:

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (١٩٢٩-١٩٣٣) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً (حوالي أربع سنوات) بدأ الاقتصاديون بتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظيف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدف التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع كما سوف يتضح في النقاط التالية.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الموازنة، حيث قد تعتمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالموازنة تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لمدة طويلة من الزمن وما أملتته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب. أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة

لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة. ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

ووفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سألغة الذكر) واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتنمّع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى

الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الموازنة واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج، مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها. أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض وتقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول، وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطراً.

وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة، كما أن الموازنة المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة.

وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانيتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء: المالية الوظيفية والمالية التعويضية، ولقد بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة

المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة ورفع حجم الإنتاج والدخل الوطني، ومنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلى هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها وتستخدمها الدولة للتأثير عليها وتوجيهها الوجهة التي تراها وهي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.

والسؤال الذي يطرح هنا:

ما هي مراحل السياسة المالية المتدخلة؟

إنَّ التغيرات العملية والإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي والاجتماع، وطبيعة تدخل الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، كان لازماً على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد (والذي يشير الى عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ان كان هذا النشاط يمتاز بالازدهار والنمو او ان كان النشاط يعاني من مشاكل وازمات، كما اكد على ذلك الكلاسيك) وتبنى مفهوم التداخل (التي اكد على ضرورتها الكنزيين)، ويمكن ان يكون تدخل السياسة المالية باتجاهيين وذلك على النحو الاتي:

(١) السياسة المالية المحفزة:

ويشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة" ومقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة وعلى نطاق واسع وتمويل عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية فيما بعد.



والفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في أن برنامجاً للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع عن الانتعاش والنهوض، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال

المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، ولا تمثل خصماً من القوة الشرائية النشيطة، وفي معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر وهي أكثر توسعاً في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى.

إن نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلاً، وأن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضاً أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية، وسوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عالياً بقوته الذاتية ومنه إن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجاً أن حجماً معيناً من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة، سيكون له أثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية وبدون مساعدة إضافية من الإنفاق

الحكومي، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلاً أو أجلاً فإن الاقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية.

ومما سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش ومن ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أوطارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

٢) السياسة المالية التعويضية:

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، ويتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي والاتجاهات الموجودة، ولهذا يستخدم تياري الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، ولكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي ولتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع والخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد والمشروعات (بتخفيف أوزيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الموازنة، وأهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الموازنة كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني واستقرار الأسعار. وتؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة

الاقتصاد، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد والمشروعات في حالة انهيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أوتخفف الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص.

وفي بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية:

زيادة النفقات وخفض الضرائب في الوقت نفسه، ويكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أوزيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص وتستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الاستهلاك والتأثير على الاستثمار.

1. التأثير على حجم الاستهلاك: هناك وسيلتان مألوفتان هما:

الوسيلة الاولى: تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق وما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد والمشروعات، وتكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة. من تخفيض الضرائب على الدخل لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة وميولها الاستهلاكية.

الوسيلة الثانية: هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين

الخاص والعام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة، وإلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور.

II. التأثير على الاستثمار: تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة، وللتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية والإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها مما سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتَي الانكماش والتضخم.

اسئلة الفصل

□

١. تكلم السياسة المالية لدى افلاطون وارسطو؟
٢. كيف يرى توماس الاكوييني تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي؟
٣. وضح مفهوم السياسة المالية لدى الكلاسيك؟
٤. ما هي القواعد التي تستند عليها السياسة المالية لدى الكلاسيك؟
٥. وضح مفهوم السياسة المالية لدى كنز؟
٦. كيف يمكن مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية؟
٧. ما هي السياسة المالية المتدخلة في النشاط الاقتصادي؟
٨. كيف يمكن التمييز بين السياسة المالية المحفزة والسياسة المالية المعوضة؟

□

الفصل الرابع:

المبادئ التوجيهية واهداف السياسة المالية

المحور الاول:

المبادئ الموجهة للسياسة المالية.

المحور الثاني:

أهداف السياسة المالية.

الفصل الرابع:

المبادئ التوجيهية واهداف السياسة المالية:

المقدمة:

من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجنب الاقتصاد الهزات العنيفة الناجمة عن عدم الضبط المالي الحكومي والاضطراب في السياسة المالية، برزت الضرورة الى ان تخضع الاخير الى مبادئ اسياسة يمكن الاسترشاد بها والالتزام من أجل تحقيق سلامة المالية العامة والاستقرار الاقتصادي، التي اصبحت اكثر انتشاراً في العقدين الماضيين لما في ذلك ترسيخ الخروج من الأزمة المالية، فعند وضع مبادئ مالية صارمة، تصبح السياسة المالية عامل مساعد في تحقيق اهدافها المختلفة والتي تنصب بشكل اثار ايجابية على جميع اصعدت المجتمع.

المحور الاول: المبادئ الموجهة للسياسة المالية:

١. مفهوم المبادئ الموجهة للسياسة المالية:

تعرف المبادئ المالية بأنها قيود طويلة المدى على السياسة المالية من خلال حدود رقمية (عددية) على المجاميع الكمية للموازنة الحكومية. وهذا يعني أن يتم تعيين حدود للسياسة المالية التي لا يمكن تغييرها في كثير من الأحيان. ويمكن أن تصبح الموازنة الإضافية أداة مفتوحة تستطيع الحكومات من خلالها استيعاب مطالب الانفاق المتزايد. لهذه المبادئ خاصتين أساسية هما على النحو الآتي:

الأولى: أنها تمثل قيد يربط قرارات السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.
الثانية: هي بمثابة مؤشر ملموس لتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق أهدافها بشكل أدق.

ويمكن للمبادئ المالية أن تساعد الحكومات في تحقيق هدف الانضباط المالي، كذلك تعرف بأنها بمثابة قيود دائمة على الممارسة العملية للسياسة المالية، لذا فإنه يستلزم وضع حد عددي على مجاميع الموازنة أو على مؤشر الأداء المالي، مثل العجز، والدين، أو أحد مكوناتها، وفي بعض الحالات تفرض المبادئ المالية قانوناً. أو هي قيود متفق عليها (بموجب القانون عادة) لغرض تقييد الإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المالية العامة، ومن أمثلة ذلك شرط توازن الموازنة، أو حدود الاقتراض من جانب الحكومة المركزية أو مستويات الحكومات الأدنى "حكومات الأقاليم" (مثل إمكانية الوصول إلى التمويل من البنك المركزي)، تطبيقاً للقاعدة الذهبية (مفادها أن الاقتراض العام يجب ألا يفوق الاستثمار العام)، أو معايير التقارب في مجال المالية العامة طبقاً لمعاهدة ماستريخت، وشرط الاقتراب من التوازن في معاهدة (ميثاق) الاستقرار والنمو.

٢. أهداف المبادئ المالية:

تهدف الحكومة من اعتماد المبادئ المالية تحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي:

- (١) احتواء أو القضاء على التحيز للعجز في إدارة السياسة المالية. وتصحيح الحوافز المشوهة واحتواء الضغوط في الإسراف في النفقات، ولا سيما في أوقات الرخاء، لضمان المسؤولية المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون. وأن التنافس في

الإسراف في الانفاق في أعوام الازدهار، والتي يمكن الاستفادة من هذه الفوائض لمواجهة التقلبات الدورية في سنوات الكساد.

(٢) تهدف المبادئ المالية في الاتحادات النقدية التي تعتمد العملة الموحدة، إلى استيعاب التكاليف الإقليمية من الانضباط المالي ووضع إطار للتنسيق لأفضل مزيج للسياسة النقدية-المالية، للتخفيف من هذه الآثار. وقد تم تأسيس مجموعة من المؤسسات المالية المبتكرة، والتي تشمل على المبادئ المالية وأطر الموازنة على المدى المتوسط خلال العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم لدعم سياسات مالية تتجهج تدابير أكثر تحوطاً وأكثر توازناً.

(٣) تهدف إلى ضمان تحقق الاستقرار الاقتصادي وهو الأصل في المبادئ المالية، كما هو الحال في اليابان بعد الحرب.

(٤) إحتواء حجم الحكومة ودعم المساواة بين الأجيال. أي عدم تحميل أجيال المستقبل عبء نفقات حالية والذي يؤدي إلى تراكم الدين ويتحمله جيل المستقبل، لتحقيق منافع حالية.

(٥) تهدف إلى المساعدة في تخفيض الاختلالات المالية المرتفعة مع تعزيز مصداقية مسار المالية العامة وتساعد في القضاء على العجز، كما هو الحال في بعض المقاطعات الكندية.

(٦) يهدف الجيل الحديث من المبادئ المالية إلى إقامة توازن أفضل بين الاستدامة المالية والمرونة المالية كما أنها تميل إلى التحسب للصدمات الاقتصادية.

(٧) ضمان الاستدامة طويلة الأجل للسياسة المالية، خاصة في ظل شيخوخة السكان، كما هو الحال في نيوزيلندا. أي ضبط النفقات العامة بما ينسجم مع الإيرادات العامة وعدم الإفراط بالإنفاق والذي يؤدي بدوره إلى العجز وتراكمه (الدين العام). ومع ذلك، تشوب مبدأ المالية العامة عيوب أيضاً، وقد يمثل الافتقار إلى المرونة مشكلة عند مواجهة صدمات كبيرة مثل الأزمة المالية العالمية (ضعف التكيف مع الصدمات)، وإذا ألغيت المبادئ خلال الصدمات، فإنها تفقد مصداقيتها. كذلك قد تؤدي المبادئ إلى التركيز على الإنفاق الكلي بدلاً من عناصر الإنفاق (تشبعت الانتباه من أولويات الإنفاق)، وربما دفعت الحكومة إلى الحد من الإنفاق على البنود سهلة الخفض مثل الاستثمارات العامة لتحقيق هدفها. فضلاً عن ذلك، ما لم يكن هناك التزام سياسي قوي بالمبادئ، ستُبدل جهود التحايل على المبادئ من خلال الإنفاق خارج الموازنة، وأساليب التحايل المحاسبي، وانخفاض الشفافية.

ويتضح من ذلك أن المبادئ المالية ليست حلاً سحرياً إذ هناك عناصر أخرى، بما في ذلك الاستعداد السياسي، ومجموعة من الترتيبات المؤسسية الأخرى (مثل المجالس المالية المستقلة في حين تشير الأدلة التجريبية إلى أن المبادئ المالية عموماً كانت أحد عوامل النجاح لتصحيح أوضاع المالية العامة).

٣. أنواع المبادئ المالية:

يمكن تمييز المبادئ المالية إلى أربعة أنواع رئيسية على أساس النوع من مجاميع الموازنة التي يسعون لتقييدها:

(١) مبدأ الدين: والتي تضع حدا صريحا أو هدف للدين العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). هذا النوع من المبادئ هو الأكثر فاعلية من حيث ضمان التقرب إلى هدف الدين وسهولة المتابعة والمراقبة. ومع ذلك، فإن مستويات الديون تستغرق وقتا طويلا لتتأثر بتدابير الموازنة، ومن ثم لا توفر توجيهات واضحة على المدى القصير لصانعي السياسات. ويمكن أيضا أن تتأثر الديون بالتطورات خارج سيطرة الحكومة، مثل التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

(٢) مبدأ التوازن في الموازنة: تقيد هذه المبادئ المتغير الذي يؤثر في المقام الأول على نسبة الدين وتكون إلى حد كبير تحت سيطرة صناع السياسات. ومن ثم توفر هذه المبادئ توجيه عملي واضح، ويمكن أن تساعد على ضمان استدامة الديون. يمكن تحديد مبدأ التوازن في الموازنة كما التوازن العام والهيكلي أو التوازن المعدل دوريا، والتوازن "على مدى دورة".

(٣) مبدأ ضبط الإنفاق: عادة ما يتم تعيين هذه الحدود من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو، وأحيانا نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مع فترة زمنية تتراوح غالبا ما بين 3-5 سنوات. هذه المبادئ لا ترتبط مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون لأنها لا تحد من جانب الإيرادات، ويمكن أن تقدم إلى ضبط أوضاع المالية العامة اللازمة بما يتفق مع الاستدامة عندما تكون مصحوبة بمبدأ الدين أو توازن الموازنة. فضلا عن ذلك، فإنها يمكن أن تحد من الإنفاق خلال فترات الازدهار، كذلك فإن مبدأ الإنفاق لا تقيد وظيفة الاستقرار الاقتصادي للسياسة المالية

في أوقات الصدمات السلبية، كما أنها لا تحتاج إلى تعديلات على تخفيضات التقلبات الدورية أو تقديرية في الإيرادات الضريبية.

(٤) مبدأ الإيرادات: وتهدف إلى تعزيز تحصيل الإيرادات و/أو منع حدوث الإفراط في العبء الضريبي. ومعظم هذه المبادئ لا ترتبط مباشرة بالسيطرة على الدين العام، كما أنها لا تحد من الإنفاق.

(٥) المبدأ الذهبي والنمو والاستثمار العام:

تذهب المدرسة التقليدية إلا أن القرض لا يعد مصدراً حقيقياً للإيرادات العامة كالضرائب والرسوم، وإنما هو وسيلة مستعجلة للحصول على الإيرادات، ذلك أن اطفاء القرض سوف يتم عن طريق الضريبة لذا فهي ضريبة مؤجلة تؤدي إلى تحميل الأجيال القادمة بعونها، لذا لا يسمح التقليديون بالقرض إلا في حالة استفادة الأجيال القادمة من منافع النفقات العامة التي استخدمت حصيلة القرض في تمويلها.

إلا أن التباطؤ في النمو في عام 1998 وآثارها المحتملة على مستوى البطالة أثار المخاوف والشكوك لدى الاتحاد النقدي الأوروبي بشأن المبادئ المالية المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت ومعاهدة الاستقرار والنمو. وقد قيل أن هذه المبادئ قد تمثل عائقاً ملزم بشكل مفرط لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التقلبات الدورية، وأن محاولة الوصول وبسرعة إلى وضع الميزانية قريبة من التوازن أو في الفائض قد تفاقم التباطؤ. كما تم الإشارة إلى خطر أن المبادئ قد تقلل من مساهمة القطاع العام في تراكم رأس المال وبشكل دائم، وفي هذا الإطار، تم اقتراح اعتماد "المبادئ الذهبية"، والتي تعني أن يقتصر الاقتراض على مستوى الاستثمار العام (شرط المبادئ الذهبية) أو تقييد إجراء عجز المالية

(معايير التقارب في المالية العامة بموجب معاهدة ماستريخت الصادرة عن الاتحاد الاوروبي أو شرط العجز القريب جداً من التوازن بموجب ميثاق الاستقرار والنمو الصادر عن الاتحاد الاوروبي). أي تقييد الاقتراض على النفقات الجارية والسعي لتحقيق التوازن بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية والسماح بالاقتراض لتمويل الانفاق الاستثماري.

يعني تحقيق ميزانية "قريبة من التوازن أو فيها فائض يعني أن معظم النفقات الرأسمالية سوف تكون ممولة من الإيرادات الجارية. وبالتالي فإنه لن يكون من الممكن تحميل تكلفة مشروع استثماري على كل الأجيال (دافعي الضرائب) الذين يستفيدون منه. وينتج عن هذه الحالة أثرين رئيسيين هما:

الأثر الأول: تنفيذ مشاريع كبيرة تنتج عنه فوائد مؤجلة وتتطوي على فجوة كبيرة بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية.

الأثر الثاني: بينما يتم تخفيض العجز، سوف تنمو الفجوة بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية لصالح النفقات إذا كان تدفق الاستثمار يبقى دون تغيير. وستكون الفجوة أكبر من المستوى الأولي حتى مع تراجع مصروفات الفوائد الناجمة عن تخفيض الديون لانخفاض العجز.

وفيما يتعلق بالأثر الأول فقد يشير الى أن إدخال سقف للعجز يعني انخفاضاً في الاستثمار في نموذج بين مدتين، حيث أن صانع القرار ومع الأفق المحدود يسعى الى زيادة الدخل متاح وهذا الأخير يتأثر بشكل إيجابي مع الاستثمار مع الفارق الزمني (فترة تأخير).

إذ أن صانع القرار يهتم بالأداء الاقتصادي فقط عندما يكون هو في السلطة، لذا فإن صانع القرار سيستثمر أقل في الوقت الحالي لزيادة الدخل المتاح مع قيود الموازنة (موازنة متوازنة) إلا أن هذا الاجراء سيخفض من الدخل المتاح المستقبلي لارتباطه بعلاقة موجبة مع الاستثمار.

كذلك أن إدخال سقف لعجز الموازنة ينطوي على الحد من الاستثمار أيضا ففي حالة وجود مخطط خيري يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية، فإذا ما اعطيت الأولوية للإنفاق لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للتقليل من فقدان الكفاءة الناجمة عن الضرائب التشويهية، فإن المشاريع الاستثمارية غير القابلة للتجزئة قد تتجم عنها تكاليف الرفاهية، أما إذا لم يعط لإنفاق الرفاهية الاجتماعية الأولوية، فإن هذه التكاليف قد تحفز على انخفاض في الاستثمار.

إن الاستثمارات ينتج عنها فوائد مؤجلة، وسائل تمويلها (ضريبة بدلا من الدين) وأنها تؤثر على المساواة بين الأجيال. فالتمويل من خلال الضرائب ينطوي على خسارة الرفاه للجيل الحالي فالجيل الحالي يدفع كامل كلفة المشروع (عندما يتم إدخال قيود الميزانية) والتي فوائدها سوف تعود جزئيا إلى جيل المستقبل.

والسؤال الذي يطرح هنا:

هل ان هذه المبادئ التي يم استعراضها كافية لضمان سياسة مالية فاعلة في النشاط الاقتصادي؟

لتعزيز دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، لابد التطرق مبادئ اخرى تركز على علاقة هذه السياسة بالنشاط الاقتصادي وذلك لضمان تحقيق السياسة المالية للدولة لدورها النظري في تحفيز الإقتصاد، وتعتبر مكملة للمبادئ السابقة، يجب على أي سياسة مالية لأي دولة أن تمثل للمبادئ الأربع الرئيسية الآتية:

المبدأ الاول: ضمان التوأمة ما بين الأدوات المالية التي تؤثر على جانب الطلب وجانب العرض في الإقتصاد: حيث أن السياسة المالية الحالية للدولة تعتمد بشكل رئيسي على جانب الطلب الكلي من الإقتصاد من ناحية إستخدام الضرائب وتمويلها للنفقات الجارية للحكومة (التي تغطي حجماً على النفقات الرأسمالية). يتوجب على الدولة أن تضمن استخدام الإيرادات الضريبية من المثلثات المالية الآلية بشكل يحفز النمو الإقتصادي عن طريق زيادة دخول الشرائح من السكان الأقل حظاً (في جانب الطلب) وتمويل نفقات رأسمالية من شأنها تحسين نوعية العرض الكلي في الإقتصاد.

المبدأ الثاني: الأخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة الأمد للقرارات التابعة للسياسة المالية: يجب على أي قرار في السياسة المالية والذي يتخذ من قبل الدولة أن يأخذ بعين الاعتبار الفوائد والتكاليف الإقتصادية على المدى القصير والفوائد والتكاليف الإقتصادية على المدى الطويل وذلك إنطلاقاً من أن تمويل النفقات الرأسمالية (أو الجارية) عن طريق القروض، على سبيل المثال، يرتب تكاليف على الأجيال المستقبلية مما يضر بإستدامة هذه السياسات. بالإضافة الى ذلك، يجب

على السياسة المالية أن تكون إستباقية لمراحل الدورة الإقتصادية لا أن تكون رد فعل متأخر (يتحقق ذلك عن طريق إعتماد المثبتات المالية الآلية).

المبدأ الثالث: التغير في السياسة المالية في الدولة يجب أن يكون تدريجياً ومتوقعاً: تستحوذ السياسة المالية للدولة على أهمية عالية في القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب. ولذلك فإن أي تغير في السياسة المالية في الدولة يجب أن يكون متوقعاً وأن يتم بشفافية تامة وذلك من منطلق الحفاظ على إستقرار البيئة التشريعية للدولة لأن التغير في السياسة المالية من شأنه أن يعرض المستثمرين الى تكاليف إضافية ويزيد من درجة المخاطرة.

المبدأ الرابع: ضمان التوأمة ما بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية للبنك المركزي: إن أهم خاصية للسياسة النقدية هي طول الأمد ما بين إتخاذ القرار وتحقيق الأثر المطلوب على الإقتصاد وتعتبر هذه المدة أقصر من المدة المطلوبة ما بين إتخاذ القرار وملاحظة الأثر للسياسة المالية. ولذلك فإن يجب ضمان إستباقية السياسة النقدية للدولة للسياسة المالية وتتاسقها مع بعضها البعض وعدم تناقضها. حيث أن في وقت الإنكماش الإقتصادي، يجب على السياسة النقدية أن تتخذ إجراءات توسعية من شأنها أن تحفز النمو الإقتصادي لتتكامل مع السياسة المالية التي تخدم ذات الهدف.

المحور الثاني: أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي:

١. تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

i. في مرحلة الإنتاج: يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، حيث تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها

ii. وفي مرحلة التوزيع: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الربحية وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود .

iii. وفي مرحلة الإنفاق: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستثمارات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشابكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها.

٢. التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

٣. زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لا بد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة

التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني. ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

i. تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

ii. يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع المبادئ الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها .

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

بعد إيراد هذه الأهداف يمكن القول: إن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينيات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تفادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سددها في أقرب وقت ممكن، هذا الموقف لم يكن يتطلب من نظرية الإنفاق العام إلا القليل بينما اهتمت نظرية الضريبة أساساً بفكرة العدالة في تحمل عبء الخدمات العامة، وفي أثناء الكساد كان تدخل الدولة يهدف في المقام الأول إلى الخروج بالاقتصاد من الأزمة، ومن هنا كان التركيز على الإنفاق العام للقيام بالاستثمارات في المجالات التي لا تتنافى مع المشروع الخاص وتمثل في نفس الوقت أساس قيامه بالنشاط، أي الأشغال العامة، واقتصرت السياسة المالية على الجانب الإنفاقي في نهاية الثلاثينيات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي - خاصة بعد أزمة الكساد الكبير - وقد طالب (هانس الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تمارس دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل.

ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال

الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي إلى العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى. ولذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية حيث ينطوي هذا الهدف على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية، وذلك من خلال سياسة الدعم وأيضاً الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا وهو توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والعمل على رفع مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة. كما يمكن تحقيق الهدف الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية، فهذه الأداة يمكن أن تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استخدام السلاح الضريبي كأداة لترشيد الاستهلاك العام والخاص وزيادة الميل الحدي للادخار فضلاً عن تشجيع بعض الصناعات التصديرية وما إلى ذلك.

□ اسئلة الفصل

□

١. وضح مفهوم المبادئ الموجهة للسياسة المالية؟
٢. تهدف الحكومة من اعتماد المبادئ المالية تحقيق جملة من الأهداف، وضحها؟
٣. ما هي أنواع المبادئ المالية؟
٤. وضح العلاقة بين المبدأ الذهبي والنمو والاستثمار العام؟
٥. هناك مبادئ مكملية للمبادئ السابقة، يجب على أي سياسة مالية لأي دولة أن تمتثل لها، وضح ذلك؟
٦. وضح ما هي أهداف السياسة المالية؟

الفصل الخامس:

آلية عمل السياسة المالية وفاعليتها:

المحور الاول:

آلية عمل السياسة المالية

المحور الثاني:

فاعلية السياسة المالية

الفصل الخامس:

آلية عمل السياسة المالية وفعاليتها:

المقدمة:

تعتبر السياسات المالية إحدى أهم وسائل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إذ هي عبارة عن أسس ومعايير وأطر تضعها الدولة لتسيير النشاط المالي والاقتصادي في الدولة. السياسة المالية هي ذلك الأسلوب الذي تتبعه الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي العام ومعالجة مشاكله وتستخدم في إطار سعيها لذلك وسائل وأدوات مالية مثل الإيرادات العامة، والنفقات العامة، الدين العام، الضرائب وغيرها من الوسائل الأخرى.

السياسة المالية التي يجب أن تطبق وتتبع في أي سنة على هذا الأساس تشتمل على الانتباه لعدد من العوامل غير المحدودة فعلياً، بما في ذلك التخطيط المدروس والواعي والمطلوب لمواءمة الأهداف في شكل إتفاق متبادل قابل للتطبيق والعمل بمعنى آخر بتنسيق وانسجام الأهداف لما فيه حسن التطبيق والأداء، من أجل تعزيز فعاليتها في النشاط الاقتصادي.

المحور الاول: آلية عمل السياسة المالية:

تتمثل آلية عمل السياسة المالية من خلال التغيير في ادواتها المتمثلة بشكل خاص في

الاتي:

(١) تغيير الإنفاق الحكومي.

(٢) تغيير الضرائب.

(٣) المزج بين الأدوات معاً.

ويؤثر هذا التغيير في أدوات السياسة المالية في جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وبدرجات مختلفة، ولا سيما في مستوى الطلب الكلي للمجتمع وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه.

من جانب آخر، تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة للمجتمع والتي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي فيما بين فئات المجتمع، وذلك يتم من خلال العمل على الآتي:

(١) الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بديلاً للتوازن المالي التقليدي.

(٢) السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

(٣) تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية وإعطائها أبعادها، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط، كما أن القرض العام لم يعد أسلوباً لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع إنما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي.

ومن الجدير بالإشارة، إن قدرة السياسة المالية في تحقيق ما تقدم تتبع من خلال ميكانيكية أدواتها المالية في التأثير في جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دوراً هاماً من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والاستثمار وكلها تعتبر أهدافاً تسعى السياسة المالية لتحقيقها. إن تحقيق أهداف السياسة المالية هذه في الزمن القصير (وليكن مستوى معين من التشغيل مثلاً) إنما يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومي النقدي. يتم التأثير على مستوى الدخل القومي النقدي أساساً عن طريق الإنفاق العام والضرائب، وللتعرف على السياسة المالية التي يتعين اتخاذها إذن يلزم التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جانب وبينها وبين الدخل القومي من جانب آخر. وذلك بالتحليل على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يتركز التحليل على الفروض الآتية:

(١) إن الدولة تحدد حصيللة الضرائب أولاً، أي أن حصيللة الضرائب تكون معروفة مقدماً وهو فرض يقصد به التبسيط، إذ أن معرفة حصيللة الضرائب يسهل معرفة أثرها.

(٢) إن السياسة الضريبية الإنفاقية لا تؤثر على نمط توزيع الدخل.

(٣) إن استعداد الأفراد للإنفاق يتوقف على دخولهم القابلة للتصرف فيها (أي الدخل المتاحة بعد فرض الضريبة) كما يتوقف على عوامل أخرى مستقلة عن السياسة المالية للدولة.

(٤) زيادة الإنفاق العام الحقيقي (الإنفاق على شراء السلع والخدمات) مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بقدر قيمة السلع والخدمات المشتراة مضافاً إليها ما يترتب على ذلك من أثر على الاستهلاك والاستثمار الفرديين.

على أساس هذه الفروض يمكن القول إن:

(١) الزيادة في الإنفاق العام مع بقاء الضرائب على حالها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما لا يزيد عن الآثار التي ترتبها الزيادة في الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار الفرديين.

(٢) التقليل من الضرائب مع بقاء الإنفاق العام على حاله يؤدي إلى النتيجة السابقة.

(٣) يترتب على ذلك أن زيادة ما في الإنفاق العام سيكون لها أثر مشابه للذي يحدثه نقص مساولها في الضرائب على الدخل الفردية القابلة للتصرف فيها وعلى الإنفاق الخاص.

(٤) إذا زاد الإنفاق العام الحقيقي بنفس مقدار زيادة الضرائب فإن الدخل القومي يزيد زيادة تساوي قيمة السلع والخدمات المشتراة وتتعاادل الآثار المتعاقبة الناتجة عن الاثنتين تاركة الدخل الفردية القابلة للتصرف فيها وكذلك الإنفاق الخاص كما هي دون تغيير.

والسؤال الذي يطرح هنا:

إلى أي حد يلزم التعديل من هذه النتائج إذا ما أخذ في الاعتبار الأثر الذي يحققه الإنفاق العام والضرائب على نمط توزيع الدخل القومي؟

مما لا شك فيه أن السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية تؤديان إلى تغيير نمط توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض، ويتوقف مدى هذا التغيير على حجم

ومكونات الموازنة، ولكن إلى أي حد يؤثر هذا التغيير في نمط توزيع الدخل القومي على النحو الآتي:

(١) الإنفاق الاستهلاكي الخاص: تشير الدراسات الإحصائية إلى أن هذا الإنفاق يرتبط بالدخل الكلي دون تأثير كبير بالتغير في توزيع الدخل، بناء عليه تبدو مسألة الاختيار بين التأثير عليه عن طريق الزيادة العامة في الإنفاق العام أو النقص العام في الضرائب قليلة الأهمية لأن التغير في توزيع الدخل لا يؤثر كثيراً في الإنفاق الخاص على الاستهلاك.

(٢) الإنفاق الاستثماري الخاص: إن ما يرتبه الإنفاق العام والسياسة الضريبية من تغيير في نمط توزيع الدخل القومي يحدث أثراً هامة بالنسبة لإنفاق الأفراد على الاستثمار، إذ للأرباح التي تتحقق للمشروع أو للفرد الرأسمالي بعد دفع الضريبة أثر مستقل هام على معدل الاستثمار الفردي. ومن ثم يتعين التفرقة بين الأثر الذي يحدثه إنقاص الضريبة على الربح وبالتالي على معدل الاستثمار الخاص وبين الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام:

أ. واضح أن التخفيض العام في الضريبة على الأرباح يكون له أثر مؤاتي على الاستثمار الخاص فيزيده على فرض وجود فرص الاستثمار.

ب. أما الزيادة العامة في الإنفاق العام؛ فرغم أنها تزيد الطلب الكلي الفعال، فإنها إذا انعكست في زيادة في الإنفاق العام على الاستثمار فهي تقلل من فرص الاستثمار المتاحة للمشروع الفردي الأمر الذي يؤدي إلى توجيه توقعات الربح نحو الانخفاض مما لا يشجع الاستثمار الخاص، ولهذا السبب يتضح أن الجزء الغالب

من الإنفاق العام يتم في نواح تزيد من أرباح المشروعات الخاصة (كالإنفاق على التسليح) وفي المشروعات الاستثمارية التي لا تجذب أصلاً المشروع الفردي والتي تنتج سلعاً وخدمات تعتبر أساسية لزيادة ربحية المشروع الفردي (كالاستثمار في تزويد المشروعات الفردية بالكهرباء والغاز والمياه وخدمات النقل والمواصلات) خاصة إذا بيعت هذه السلع والخدمات بسعر منخفض نسبياً.

يترتب على ذلك أن إنقاص الضريبة يكون له أثر على الاستثمار الخاص أحسن من الأثر الذي تحدثه زيادة مساوية (لنقص في الضريبة) في الإنفاق العام. كان هذا التحليل على افتراض أن الإنفاق الخاص يتوقف على دخول الأفراد ولا يتوقف مباشرة على الإنفاق العام ولكن هذا قد يكون غير صحيح للأسباب الآتية:

- (١) فالإنفاق العام على الخدمات يؤدي إلى نقص الإنفاق الخاص على الخدمات الطبية مثلاً الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة المدخرات الخاصة.
- (٢) التأمين ضد الشيخوخة قد يؤدي إلى نقص مدخرات الأفراد (عادة ما يدخر الفرد لتغطية احتياجاته عند الشيخوخة).
- (٣) الإنفاق العام قد يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الخاص على الاستثمار، كما في حالة الاستثمار العام اللازم للقيام بالاستثمار الخاص (التوسع في صناعة السيارات نتيجة لقيام الدولة ببناء الطرق، وكقيام الدولة بالمشروعات الأساسية اللازمة لتطوير منطقة معينة فتفتح بذلك آفاقاً جديدة للاستثمار الخاص).
- (٤) الإنفاق العام قد يؤدي إلى الحد من الاستثمار الخاص إذا كان ينافس في مجالات الاستثمار.

٥) الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص عن طريق تزويد النشاط الفردي بسوق لمنتجاته كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات والأسلحة بصفة عامة. كل هذه العوامل يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير آثار أية زيادة في الإنفاق العام.

اتجاهات السياسة المالية:

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشى، وذلك على الآتي:

أولاً: الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة. ويتم ذلك من خلال:

١. زيادة الإنفاق الحكومي.

٢. تخفيض الضرائب.

٣. المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود الموازنة، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الموازنة يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

ثانياً: الاتجاه الانكماشى ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

١. تخفيض الإنفاق الحكومي.

٢. زيادة الضرائب.

٣. المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض الموازنة يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل.

المحور الثاني: فاعلية السياسة المالية:

أولاً: السياسة المالية والمنحنى IS:

يعرف المنحنى IS بأنه: منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات. يرى كينز أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوقي النقد والسلع، حيث اعتبر أن هذين السوقين يمثلان أسواق الاقتصاد القومي، والتوازن في سوق السلع يتحقق عندما يتعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط وذلك في اقتصاد مغلق مكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

وسيم الآن إيجاد معادلة التوازن في السوق السلعية حيث يرتبط الاستثمار بمعدل الفائدة، إذ أن أصحاب النظرية الحديثة للاستثمار الذين يعتمدون على دافع الربح، يعتقدون بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والربحية المتوقعة من هذا الإنفاق، فكلما كانت الربحية المتوقعة كبيرة كلما ارتفع الإنفاق الاستثماري والعكس بالعكس، ويربط أصحاب هذه النظرية الإنفاق الاستثماري بمعدل الفائدة وفق المعادلة:

$$I = \partial + \beta r$$

إذ أن:

I : الإنفاق الاستثماري. ∂ : الإنفاق الاستثماري المستقل عن معدل الفائدة. β : الميل الحدي للاستثمار (مدى استجابة الاستثمار للتغير في معدل الفائدة). $\beta < 0$.

ومن هذه المعادلة يمكن القول: إنه كلما كان معدل الفائدة أقل كان هناك دافع للاستثمار، لأن الاستثمارات تكون مربحة، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة السائد في السوق.

وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بوجود قطاعين هما قطاع الإنفاق الاستهلاكي C ، وقطاع الإنفاق الاستثماري I عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي عندما:

$$I + C = Y \text{ أو } I = S$$

وتكون معادلة الدخل التوازني

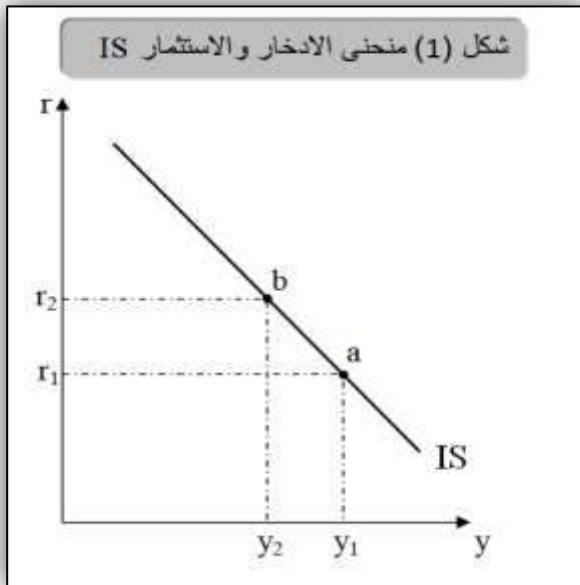
لقطاعين:

$$Y = \frac{C_0 + \theta}{1 - \beta} + \frac{\sigma}{1 - \beta} \cdot r$$

ومن هذه المعادلة يتضح أن

الدخل التوازني يتناسب طردياً مع كل من الإنفاق الاستثماري المستقل θ ، والإنفاق الاستهلاكي المستقل C_0 ، وعكساً مع معدل الفائدة السائد في السوق باعتبار أن $\sigma < 0$ ، وعكساً مع الميل للادخار $1 - \beta$ ، وطردياً مع الميل الحدي للاستهلاك β ، ويطلق على الدخل التوازني المرتبط بمعدل الفائدة السائد في السوق منحنى الادخار والاستثمار IS ، ويكون شكل المنحنى IS كما في الشكل ١.

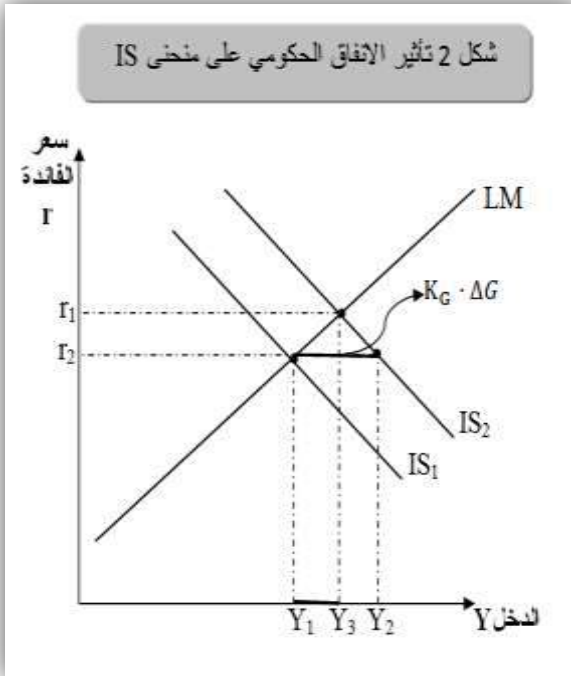
ويمثل هذا المنحنى الدخل التوازني للمستويات المختلفة لسعر الفائدة.



تساهم السياسة المالية في التأثير على المنحنى IS وبالتالي تؤثر على المستوى التوازني للدخل ويكون ذلك من خلال التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التغير في الإنفاق الحكومي G :

إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تساهم في زيادة الإنفاق الكلي، وذلك استناداً للمضاعف الذي يتحدد على أساس الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي لانقزال المنحنى IS إلى الأعلى وجهة اليمين لأنه متغير خارجي، كما في الشكل ٢:

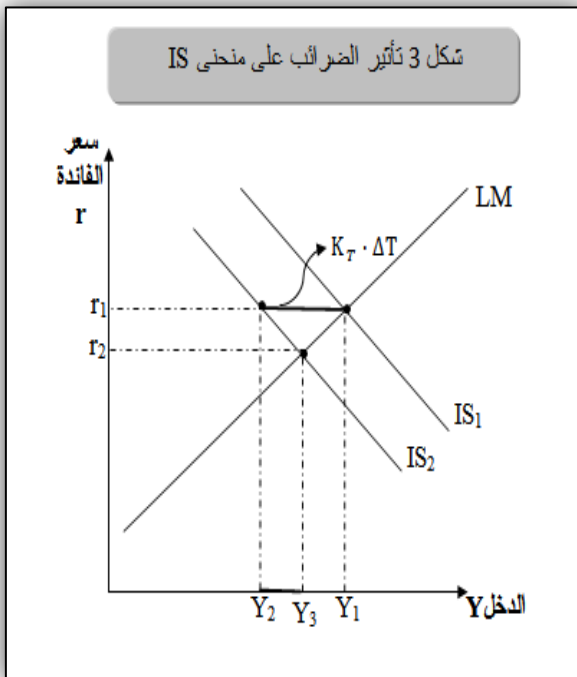


يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن زيادة الإنفاق الحكومي قد أدت إلى زيادة الإنفاق الكلي بمقدار زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي ساهمت بانتقال المنحنى IS_1 إلى IS_2 حيث ازداد الدخل من Y_1 إلى Y_2 بمقدار $\Delta Y = K_G \cdot \Delta G$ بحيث أن $K(G) = 1/(1 - \beta)$ وبما أن المنحنى LM قد بقي ثابتاً دون زيادة فهذا يعني أن الأفراد سوف يزدون طلبهم على النقود بغرض المعاملات (وذلك بسبب زيادة الدخل وانخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة) الأمر الذي من شأنه أن يرفع سعر

الفائدة r_1 الى r_2 ويؤدي ذلك إلى نقص الاستثمار، وهذا الانخفاض في الاستثمار سوف يلغي جزئياً الزيادة في الطلب الكلي المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي، أي سينخفض الدخل من Y_2 الى Y_3 وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تكون أقل من تلك الزيادة التي تحدث في نموذج كينز المبسط ويكون كينز قد غالى في زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بمعزل عن سعر الفائدة.

ثانياً: التغير في مستوى الضرائب
:T

يتضح أثر السياسة الضريبية للحكومة بشكل واضح في توزيع الدخل القومي عن طريق إعادتها توزيع هذا الدخل، فالضرائب المباشرة مثلاً تؤدي إلى تخفيض الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة، في حين يؤدي قيام الحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة إلى



ارتفاع الأسعار وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل النقدية المتغيرة، وبالتالي تؤثر السياسة الضريبية للحكومة في الدخل المتاحة للإنفاق بالنسبة للأفراد كلما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية.

إن زيادة حجم الضرائب سوف تساهم في انتقال المنحنى IS الى الأسفل واليسار، وسوف يترتب على انتقال المنحنى IS_1 الى IS_2 انخفاض واضح في الدخل من Y_1 الى Y_2 ، لأن الضرائب كانت تمول الإنفاق الكلي والتغير في الدخل يكون بالمقدار $\Delta Y = K_T \cdot \Delta T$ ، حيث أن $K(T) = -\beta/(1 - \beta)$ ، حيث أن β الميل الحدي للاستهلاك وعلى الاستثمار بأن واحد، وهذا يدفع سعر الفائدة للانخفاض من r_1 الى r_2 مما يلغي جزئياً الانخفاض في الإنفاق الكلي الناجم عن زيادة حجم الضرائب، أي أن الدخل التوازني ينخفض من Y_1 الى Y_3 ، وهي بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال المنحنى IS، كما في الشكل (٣)، وعند تخفيض الضرائب ينتقل المنحنى إلى اليمين والأعلى على عكس الحالة السابقة.

ومن المهم الإشارة الى الاتي: يحدد ميل المنحنى IS نجاح أي إجراء مالي في تغيير مستوى الدخل بالمضاعف مضروباً في حجم التغير الإنفاق الحكومي، اذ يتضح أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية عندما يكون هناك ميل مطلق كبير في المنحنى IS.

اسئلة الفصل

١. وضح كيف تقوم السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية بتغيير نمط توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض؟
٢. بين العلاقة بين تخفيض الضريبة والاستثمار الخاص؟
٣. ما هي اتجاهات السياسة المالية؟
٤. وضح السياسة المالية التوسعية واثرها على الدخل القومي؟
٥. بين العلاقة بين السياسة المالية ومنحنى IS مع الرسم؟
٦. وضح تأثير تغيير الضرائب على منحنى IS مع الرسم؟